الأمم المتحدة
A/RES/72/310
الجمعية العامة
Distr.: General
19 September 2018

الدورة الثانية والسبعون
البند ٦٦ (أ) من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/72/L.57/Rev.1* و *A/72/L.57/Rev.1/Add.1*)]

## ٧٢/٣١٠ – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

***إن الجمعية العامة،***

***إذ تشير*** إلى قرارها ٥٧/٢ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

***وإذ تشير أيضاً*** إلى قرارها ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى جميع قراراتها اللاحقة، بما فيها القرار ٧١/٣٢٠ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

***وإذ تعيد تأكيد*** قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

210918 190918 18-15053 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

***وإذ تعيد أيضا تأكيد*** قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمعنون ”خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)“، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

***وإذ ترحب*** باتخاذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قرارا يعلن ”كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحول في أفريقيا“ موضوعا لعام ٢٠١٨، وتعيين الاتحاد الأفريقي مناصرا لجهود مكافحة الفساد،

***وإذ تشير*** إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشدد على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، بما فيها البلدان الأفريقية، وإذ تشير أيضا إلى استمرار وجود تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا وإلى أهمية الوفاء بجميع الالتزامات لدعم العمل في المجالات البالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

***وإذ تشير أيضا*** إلى التزام قادة أفريقيا بخطة التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا وبمثل الوحدوية الأفريقية والنهضة الأفريقية، على نحو ما أعيد تأكيده في الإعلان الرسمي المعتمد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي،

***وإذ تقر*** باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣ في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ باعتبارها استراتيجية الاتحاد الأفريقي الطويلة الأجل التي تؤكد على التصنيع وعمالة الشباب وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والحد من أوجه عدم المساواة، وإذ تقر أيضا باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطةَ السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي توضح المشاريع الأفريقية الرئيسية الرائدة، وبرامج المسار السريع، والمجالات ذات الأولوية، والأهداف المحددة، والاستراتيجيات وتدابير السياسة العامة التي اتخذتها أفريقيا على كل المستويات من أجل دعم تنفيذ الخطة،

***وإذ تلاحظ بتقدير*** قيام الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بتوقيع إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل النهوض بالتكامل والتنسيق في تنفيذ الخطتين ورصدهما والإبلاغ بشأنهما، من خلال الأنشطة والبرامج المشتركة،

***وإذ تقر*** بإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوُّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، والإعلان المتعلق بتحقيق الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا، اللذين اعتمدهما مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين، المعقودة في مالابو في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتقر أيضا باستراتيجية وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسهيل إعمال التزامات مالابو المتعلقة بالزراعة

لعام ٢٠١٤، الصادرتين خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

*وإذ تشير* إلى اتخاذ قرارها ٧٢/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة،

*وإذ ترحب* باتفاق باريس[(١)] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطرافَ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(٢)] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت،

*وإذ تشير* إلى الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للقادة الأفريقيين والدوليين والمعنون ”نحو نهضة أفريقية: تجديد الشراكة من أجل نهج موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٥ في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا“،

*وإذ تشير أيضا* إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بإطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧،

*وإذ ترحب* باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٢٠١٨/٤ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

*وإذ تشير* إلى قرارها ٧٠/٢٥٩ المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي أعلنت بموجبه الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية،

*وإذ تقر* بإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوُّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، وبضرورة أن يقوم شركاء أفريقيا في التنمية بتنفيذ الالتزامات الواردة فيه، وإذ تشير إلى استراتيجية وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسهيل إعمال التزامات مالابو المتعلقة بالزراعة لعام ٢٠١٤،

*وإذ تشير* إلى قرارها ٦٦/٢٩٣ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الذي أنشأت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وإذ تتطلع إلى تقديم التقرير الثالث من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، الذي سيُعرض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين،

*وإذ ترحب* بالمناسبات الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا أثناء أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٧، حول موضوع ”دعم أفريقيا المتكاملة والمزدهرة والمتمحورة حول الإنسان والسلمية: نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“،

*وإذ تضع في اعتبارها* أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تضع

---

(١) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

في اعتبارها أيضاً ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التنمية وتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[٣]،

١ - ***تحيط علما مع التقدير*** بالتقرير المرحلي الموحد الخامس عشر للأمين العام[٤]؛

٢ - ***تقر*** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥]، وترحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لتعزيز التعاون مع الشراكة، وتقر بالتقدم المحرز، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٣ - ***تقر أيضا*** بأهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها (٢٠١٤-٢٠٢٣) وتنوه ببرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكلاهما جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٦]، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على نحو مترابط ومنسق؛

٤ - ***تدعو*** البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مواصلة جهودها من أجل تهيئة بيئة محلية تفضي إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة وإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير الرسمي في أفريقيا وإلى اجتذاب الاستثمار، بطرق منها تهيئة مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ، ويكفل التنفيذ السليم للالتزامات التعاقدية واحترام حقوق الملكية، ويندرج في إطار سياسات ومؤسسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي؛

٥ - ***تلاحظ*** أن الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرٌ رئيسي لتمويل التنمية وأنه يؤدي دوراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة، بسبل منها إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر والجوع، وأنه يسهم في كفالة مشاركة الاقتصادات الأفريقية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي وييسِّر التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو، حسبما يكون مناسبا، أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسيره بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

٦ - ***تؤكد*** أن التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الصناعية الشاملة، والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا يمكن أن تولد فرص عمل ومصادر دخل للفقراء وأن تشكل بذلك محركا للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتنوه في هذا الصدد باتخاذ الجمعية العام القرار ٢٩٣/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)؛

---

(٣) انظر *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) A/72/223.

(٥) A/57/304، المرفق.

(٦) القرار ١/٧٠.

٧ - ***تدعو*** إلى اتخاذ تدابير فعالة وإلى القيام باستثمارات موجّهة للتغلب على الصعوبات ودعم أولويات تحقيق الانتعاش، وتعزيز النظم الصحية الوطنية لمنع تفشي الأمراض والوقاية منها ومكافحتها، بما في ذلك تفشي مرض إيبولا، لا سيما في أكثر البلدان تضرراً، وذلك تمشيا مع الالتزامات المنصوص عليها في لوائح الصحة الدولية (٢٠٠٥)[٧] ونتائج المؤتمر الدولي المعني بالتعافي من إيبولا الذي عقد في نيويورك في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، وتدعو الشركاء الإنمائيين إلى الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود لتعزيز النظم الصحية الوطنية، وتوسيع نطاق نظم المراقبة في قطاع الصحة، امتثالا للوائح الصحة الدولية (٢٠٠٥)، من أجل القضاء على الأمراض، وفي هذا الصدد تهيب بالشركاء دعم تنفيذ الاستراتيجية الصحية في أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ والانتقال إلى التغطية الصحية الشاملة للجميع في أفريقيا؛

٨ - ***تشير إلى التزامها*** بتوسيع وتعزيز مساهمة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، ومشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير والإدارة الاقتصادية العالمية؛

٩ - ***تعرب عن القلق*** إزاء التحديات المتزايدة التي يطرحها تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات وعواقبها الوخيمة على مكافحة الفقر والمجاعة والجوع، مما من شأنه أن يطرح مزيداً من التحديات الخطيرة التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا؛

١٠ - ***تلاحظ بقلق*** انخفاض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٦؛

١١ - ***تلاحظ بقلق أيضا*** ضآلة حصة أفريقيا من حجم التجارة الدولية مقارنة بغيرها، حيث تبلغ تقريبا ٢,٦٥ في المائة في عام ٢٠١٦، وتعرب عن القلق من تزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية؛

١٢ - ***تؤكد من جديد*** أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافةً، وتمتيعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف، وتكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات موجهة، في إطار صياغة وتنفيذ كافة السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتجدد الالتزام باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث التحول من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، وكفالة مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس، والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتمييز الجنساني بجميع أشكاله؛

١٣ - ***تقر بالتزامها*** بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية، الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٨]؛

---

(٧) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار ٥٨-٣، المرفق.

(٨) القرار ١/٦٣.

## أولا
## الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

١٤ - ***ترحب*** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذل الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنشاء مؤسسات الحكم وتعزيزها وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة وإقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية[٩] واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بغرض تحقيق التنمية؛

١٥ - ***تلاحظ مع التقدير*** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي، والجهود التي يواصل الاتحاد الأفريقي بذلها في سبيل إعمال الأحكام الواردة في كافة قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجال السلام والأمن؛

١٦ - ***تدرك*** أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وتشجع في هذا الصدد البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها؛

١٧ - ***تقر*** بالتقدم المحرز نحو ضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات في أفريقيا، وفي هذا الصدد تلاحظ مع التقدير توقيع اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقودة في كيغالي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، الذي يهدف إلى مضاعفة التبادلات التجارية في أفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات؛

١٨ - ***تلاحظ مع التقدير*** قرار إنشاء السوق الواحدة للنقل الجوي الأفريقي الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثلاثين، المعقودة في أديس أبابا في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛

١٩ - ***تشجع*** البلدان الأفريقية على تعزيز البنى التحتية المحلية والإقليمية وتوسيع نطاقها وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد ما تضطلع به اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمبادرة الرؤساء لدعم البنى التحتية من عمل من أجل مواصلة تعزيز تطوير البنى التحتية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

---

(٩) من قبيل المشروع المعنون ''خط الألياف الضوئية الرابط بين الجزائر ونيجيريا مروراً بالنيجر''، الذي يهدف إلى الربط بين الجزائر ونيجيريا من خلال تركيب الألياف البصرية الأرضية على امتداد ٥٠٠ ٤ كيلومتر.

٢٠ - ***تشجع أيضاً*** البلدان الأفريقية على الحفاظ على الاتجاه المتمثل في زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي في تطوير البنى التحتية، بما في ذلك من خلال تعزيز حشد الموارد المحلية من القطاعين العام والخاص، وتحسين كفاءة الاستثمار الحالي في البنى التحتية؛

٢١ - ***تشجع كذلك*** البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، وترحب بالالتزام الذي تعهد به قادة أفريقيا بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة وضمان كفاءتها وفعاليتها، وتقر في هذا الصدد بدعمها للالتزامات الواردة في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، في ظل القيادة القوية للبلدان الأفريقية، وتلاحظ في هذا الصدد التقدم الهام الذي أحرزته البلدان الأفريقية الأربعة والأربعين والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع التي وقعت اتفاقات في إطار البرنامج؛

٢٢ - ***تشجع*** البلدان الأفريقية على مواصلة الجهود للاستثمار في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل زيادة القيمة المضافة وتعزيز التنمية الصناعية؛

٢٣ - ***تحيط علما*** بالإعلان المتعلق بموضوع سنة ٢٠١٦ الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية السابعة والعشرين المعقودة في كيغالي، في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، بما في ذلك قرار حماية وتعزيز ما للمرأة من حقوق الإنسان، وتعرب عن تقديرها للجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٢٤ - ***ترحب*** بالتقدم الملحوظ المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة تقيُّد ٣٧ بلداً أفريقياً بصفة طوعية بالآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في ٢١ بلداً، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحث في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وتشجِّع على مواصلة تعزيز العملية التي تضطلع بها الآلية توخياً للكفاءة في أدائها؛

٢٥ - ***تكرر تأكيد*** التزامها بمواصلة تعزيز السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، وتدرك في الوقت ذاته أن الموارد الوطنية تتأتّى من النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعوماً ببيئة مؤاتية على جميع المستويات؛

٢٦ - ***ترحب*** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على مواصلة تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعما لتنمية القطاع الخاص الأفريقي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتسق مع القرارات التنفيذية ذات الصلة التي يتخذها الاتحاد الأفريقي؛

٢٧ - ***ترحب أيضاً*** بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا[١٠] مع الأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة للفترة

(١٠) تشمل المجموعات التي اعتمدتها آلية التنسيق الإقليمي في دورتها السابعة عشرة (أ) النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والصناعة والتجارة والتكامل الإقليمي؛ و (ب) تطوير البنى التحتية؛ و (ج) تنمية رأس المال البشري، والصحة، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار؛ و (د) التنمية الاجتماعية، والعمل، وإيجاد فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والهجرة والتنقل؛ و (هـ) المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب؛ و (و) المسائل الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث؛ و (ز) البيئة والتحضر والسكان؛ و (ح) الدعوة، والإعلام، والاتصالات، والثقافة.

٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة عام ٢٠٦٣، وتدعو الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في سبيل تحقيق أهدافها، بسبل منها تخصيص الأموال اللازمة لدعم تنفيذ أنشطتها؛

**ثانيا**

**استجابة المجتمع الدولي**

٢٨ - ***تكرر تأكيد*** أننا نشد الرحال معا للسير نحو التنمية المستدامة، مكرسين أنفسنا جماعيا للسعي إلى تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع يمكن أن يجلب مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم؛

٢٩ - ***تحث*** المجتمع الدولي على أن يواصل إيلاء الاهتمام الواجب لأولويات أفريقيا، بما في ذلك الشراكة الجديدة، اتساقا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣٠ - ***تكرر التأكيد*** على أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا، ويثلج صدرها أن بلدانا قليلة حققت أو تجاوزت التزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما بلغت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته، وتحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٣١ - ***تشدد*** على أهمية توقي أزمات المديونية والتحلي بالبصيرة في تدبيرها، وتدعو إلى إيجاد حل شامل مستدام لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، بما في ذلك التحديات المرتبطة بالدين غير المعلن عنه أو الدين الخفي، وتقر بما لتدابير تخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك إلغاء الديون حسب الاقتضاء، وللمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون من دور مهم؛

٣٢ - ***تكرر تأكيد*** أن التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع ويمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للجميع، وبالأخص من خلال مساهمتها في خلق فرص عمل في ظل ارتفاع معدلات بطالة الشباب في أفريقيا، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣٣ - ***تكرر أيضاً تأكيد*** ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلّم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف وبناء قدرتها على المنافسة عن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٣٤ - ***تتطلع*** إلى عقد المنتدى العالمي الثالث للبنى التحتية في بالي، إندونيسيا، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتشير في هذا الصدد، على النحو المبين في خطة عمل أديس

أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[11]، إلى أنه ينبغي الاستماع إلى طائفة أكثر تنوعا من الأصوات، لا سيما أصوات البلدان النامية، بغية تحديد ومعالجة ثغرات البنى التحتية والقدرات، وبخاصة في البلدان الأفريقية من بين بلدان أخرى، وأنها ستسلط الضوء على فرص الاستثمار والتعاون، وستعمل على ضمان اتّسام الاستثمارات بطابع مستدام من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛

٣٥ - ***ترحب*** بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية وغيرها من المبادرات، وتشدد على أهمية التنسيق بين المبادرات المتعلقة بأفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال، وتقر في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التنمية، ولا سيما تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمِّل له؛

٣٦ - ***تنوه*** بتأسيس المنتدى العالمي للشراكة مع أفريقيا باعتباره آلية للنهوض بمصالح أفريقيا ووجهات نظرها في سياق العمليات العالمية الأوسع نطاقاً؛

٣٧ - ***ترحب*** بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى من قبيل عقد المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا[12] وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجد في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والشفافية والمساءلة والإدارة القائمة على تحقيق النتائج، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة على نحو تام؛

٣٨ - ***تدعو*** جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم جهود البلدان الأفريقية في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ودعمه ومساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، مثلا بتشجيع التدفقات المالية الخاصة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة تلك التي تملكها النساء، وتعزيز الاستثمار الذي تقوم به القطاعات الخاصة في أفريقيا، وتشجيع وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان الأفريقية بشروط متفق عليها، والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات تلك الشراكة وأهدافها والنهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٣٩ - ***تشدد*** على أهمية النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب كتعبير عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجاربها وأهدافها المشتركة، وعلى أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون مسترشدا بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وانتفاء

(١١) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٢) A/63/539، المرفق.

المشروطية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة، وترحب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مواصلة تحسين فعالية تنميتها وفقا للأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[١٣]، وتتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩؛

٤٠ - ***ترى*** أن وضع آليات ابتكارية للتمويل يمكن أن يسهم على نحو إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مكملا للمصادر التقليدية للتمويل وليس بديلا عنها، وتؤكد أهمية توسيع نطاق المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء، في الوقت الذي تسلط فيه الضوء على التقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية؛

٤١ - ***تؤكد*** أهمية الدعم الذي يقدمه شركاء أفريقيا، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، والجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في تعزيز حشد الموارد المحلية، بوسائل منها بناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين عملية استرداد الأصول وإعادتها؛

٤٢ - ***تكرر تأكيد*** الالتزام بمضاعفة الجهود لإحداث تقليص كبير في التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

٤٣ - ***تقر*** بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية جهودهم في مجال الاستثمار في البنى التحتية للتركيز على دعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وتنوه في هذا الصدد بانعقاد مؤتمر القمة لتمويل البنية التحتية في أفريقيا في داكار يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي اعتمد برنامج عمل داكار الرامي إلى تعبئة الاستثمارات من أجل مشاريع تطوير البنى التحتية، وتهيب بالشركاء في التنمية دعم تنفيذ برنامج عمل داكار؛

٤٤ - ***تحث*** على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

٤٥ - ***تقر*** بضرورة أن ينسِّق شركاء أفريقيا في التنمية جهودهم لتنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق بتحقيق الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا، والتركيز على دعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتنفيذ الخطط الاستثمارية

(١٣) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق.

الوطنية والإقليمية للبرنامج لتنسيق التمويل الخارجي، وتحيط علماً بإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي[١٤]؛

٤٦ - ***تعرب عن بالغ القلق*** إزاء الآثار السلبية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي لا تزال تشهدها القارة الأفريقية، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على نحو فعال في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[١٥]، بما في ذلك إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠[١٦]؛

٤٧ - ***تقر*** بأن أفريقيا هي من أقل المناطق إسهاما في تغير المناخ، غير أنها شديدة التأثر بعواقبه الوخيمة والتعرض لها، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يواصل دعم أفريقيا ليتسنى لها تلبية احتياجاتها في مجال التكيف، بوسائل تشمل تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها بشروط متفق عليها وبناء القدرات وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها وفقاً للالتزامات القائمة، وتؤكد الحاجة إلى التنفيذ التام للنتائج المتفق عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢]، بما في ذلك اتفاق باريس[١]؛

٤٨ - ***تكرر تأكيد*** الحاجة إلى بذل الدعم للبلدان النامية، في مجال تقوية قدرة المكاتب الإحصائية ونظم البيانات الوطنية على كفالة توفير إمكانية الحصول على بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب؛

٤٩ - ***تؤكد*** أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب في هذا الصدد بتعاون الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ودعمهم لها في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٥٠ - ***ترحب*** بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وبالأخص البلدان الأفريقية الستة التي أنشأت اللجنة تشكيلات قطرية خاصة بها؛

٥١ - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعماً للشراكة الجديدة وتقييمها ونشر المعلومات عن ذلك؛

٥٢ - ***تشدد*** على ضرورة أن تتولى أفريقيا زمام العملية التي تضطلع بها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، في تنفيذ برامج عملها الوطنية المنبثقة من العملية؛

٥٣ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، في ضوء المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا،

---

(١٤) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(١٥) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

(١٦) ICCD/COP(13)/21/Add.1، المقرر 7/COP.13، المرفق.

وتهيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها في مجال إرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية؛

٥٤ - ***تشير*** إلى إنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وتدعو الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى مواصلة الإسهام في كفالة فعالية وموثوقية عملية الاستعراض عن طريق التعاون على جمع البيانات وتقييم الأداء؛

٥٥ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً سنويا شاملا عن تنفيذ هذا القرار استنادا إلى المعلومات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة.

*الجلسة العامة ١١٣*
*١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*